إيران معاً

العودة إلى المفاوضات».
رغم الطابع السياسي لزيارة ترامب، فإنه حرص على زيارة «حائط المبكى»، لكنه حال دون استثمار حكومة نتنياهو هذه الزيارة بما قد يربك تحريك عملية التسوية على المسار الفلسطيني. ففي خطوة تنطوي على الكثير من الرمزية والدلالة في الوجدان اليهودي والإسرائيلي، وصل ترامب معتمراً قلنسوة سوداء اللون إلى حائط البراق، وهو ما دفع العديد من المسؤولين السياسيين الإسرائيليين إلى التعبير عن فرحتهم لهذا المشهد، لكن الرئيس الأميركي رفض أن يصطحبه نتنياهو في هذه الخطوة. وهو هدف من وراء ذلك إلى توجيه رسالة ضمنية إلى الطرف الإسرائيلي، وفي الوقت نفسه يحول دون استغلالها سياسياً بالمستوى الذي يربك مسيرة التسوية، لأن هذه الخطوة كانت ستفهم على أنها إعلان أميركي رسمي مسبق، بكون هذه المنطقة جزءاً من السيادة الإسرائيلية في أي تسوية نهائية مع الطرف الفلسطيني، علماً بأنه نفذها في أعقاب زيارته لكنيسة القيامة في القدس.
وفي مؤتمر صحافي مشترك مع نتنياهو، كشف ترامب عن وجود إشارات كثيرة تؤكد أن فرص التسوية في الشرق الأوسط لا تزال قائمة، وقال: «أشعر بأننا سنصل إلى ذلك في نهاية المطاف، رغم أن السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين أمر صعب للغاية». وأضاف: «علينا دحر الإرهاب، وكذلك وضع حد للنظام الإيراني الذي يغذي العنف في المنطقة»، فيما لفت إلى أن إسرائيل والولايات المتحدة هم «أكثر من أصدقاء، وإنما حلفاء عظماء». ورأى أن «هناك أموراً كثيرة بات يمكن أن تحدث، فيما لم يكن ذلك ممكناً في الماضي، بما في ذلك الازدهار والحرب على الإرهاب ومواجهة النظام الإيراني».
في المقابل، رأى نتنياهو أن «الأعداء القدامى يصبحون اليوم شركاء»، في إشارة إلى خريطة التحالفات الجديدة بين إسرائيل وأنظمة الاعتدال العربي، مشدداً على أن القدس هي «العاصمة الموحدة لإسرائيل». وأكد أنه «يمكن بالتعاون مع الولايات المتحدة دفع إيران إلى التراجع إضافة إلى قطع طموحاتها للحصول على سلاح نووي»، معرباً عن أمله في «دفع السلام نحو الأمام في المنطقة بالتعاون مع ترامب»، ثم أثنى على الزعماء العرب الذين التقاهم في الرياض، مشيراً إلى أن هؤلاء القادة «يمكنهم خلق ظروف لسلام حقيقي».

(الأخبار)

> ندّد روحاني بالأخطاء التي ترتكبها واشنطن وعدم معرفتها بالشرق الأوسط

المتبادل والمصالح المشتركة». ورأى أن «الشعب الإيراني رسم أجمل المشاهد الديموقراطية، عبر إدلاء أكثر من 42 مليون مواطن إيراني بأصواتهم في صناديق الاقتراع». وأشار إلى أن «الشعب الإيراني قوي بوحدته وانسجامه وتمسّكه بدينه وثورته وقواه العسكرية، المتمثّلة بالجيش وحرس الثورة الإسلامية تحت رعاية قائد الثورة الإسلامية وتوجيهاته».
وفي إشارة إلى الاتفاقات التي وقعتها الرياض مع ترامب وتجاوزت قيمتها 380 مليار دولار، قال روحاني: «لا يمكنكم حلّ مسألة الإرهاب من خلال منح أموال شعبكم لقوة كبرى». وبشأن اتفاقية شراء السعودية السلاح من الولايات المتحدة بمبلغ 110 مليارات دولار، أكد روحاني أن السعودية قبل ذلك أيضاً قد دفعت 100 مليار دولار خلال الحرب المفروضة على إيران. وقال: «هناك الكثير من التجارب، ونتيجتها حصلت عليها السعودية، وها هي الآن تكرّر صرف مثل هذه المئات من المليارات من أموال الشعب السعودي للأميركيين لشراء السلاح مرة أخرى». ولفت إلى أن «السعودية لا يمكن استخدام أسلحتها من دون الأميركيين واستشارة الأميركيين». ورأى روحاني أن «قوة أي بلد تكمن عبر قوته الوطنية، عبر إجراء انتخابات وإدلاء الشعب بأصواته في صناديق الاقتراع»، مشيراً إلى أن «السعودية ستختار يوماً ما صناديق الاقتراع، لا ليكون حكامها وراثيين، بل منتخبين، عندها ستكون السعودية قوية».

(الأخبار)

فلسطين

تحديات صعبة أمام إضراب الأسرى: الأمل معقود على الانتصار فقط!

على غير شعار «النصر أو الشهادة»، يخوض الأسرى الفلسطينيون منذ 37 يوماً معركة لا طريق للعودة فيها، ولا خيار في نهايتها إلا الانتصار. فكل تجربة إضراب لاحقة رهينة بالسابقة. لكن هذا الإضراب تتهدده تحديات صعبة، منها ما هو ذاتي، وأخرى ناتجة من خذلان الفصائل... والشارع الفلسطيني

عبد الرحمن نصار

ساد الإضراب العام، ما بين شامل وجزئي، غالبية مدن الضفة والأراضي المحتلة عام 1948 بجانب القدس يوم أمس، وذلك بالتوازي مع إضراب مئات الأسرى الفلسطينيين عن الطعام. الإضراب العام الذي جاء (متأخراً) في اليوم السادس والثلاثين من إضراب الأسرى، هو أحد وجوه الاحتجاج الشعبي الذي ميّز الانتفاضة الأولى 1987 وبدايات الثانية 2000، لكنه غاب عن «انتفاضة القدس» الجارية وتباعاً إضراب الأسرى الجاري.
وبينما لم يشمل إضراب أمس قطاع غزة، فإنه بصورة أو بأخرى يكشف عن غياب قيادة فلسطينية تستثمر الحدث، ميدانياً وسياسياً، بما ينتهي بوزن يحسب له حساب في معادلات العدو الإسرائيلي. غياب القيادة، إضافة إلى ضعف التضامن، وبقاء العمليات الفردية على حالها، مثلت كما يرى مراقبون جزءاً من العوامل التي أعطت الإسرائيليين مساحة من المناورة في التعاطي مع إضراب الأسرى الجاري، بل قمعه والأمل الكبير في إنهائه، على أن ينهي ذلك هذه الظاهرة بصورتها الجماعية والفردية.
وحالياً، ثمة حقل من «الألغام» يواجه إضراب الأسرى. إحدى المشكلات «التكتيكية» أن اختيار التوقيت للبدء من 17 نيسان (يوم الأسير الفلسطيني) كمنطلق رمزي ومعنوي للإضراب، صادفه قرب شهر رمضان ـ هذه السنة ـ الذي يبدأ بعد أقل من أسبوع، وهو (رمضان) ما يراهن عليه الإسرائيليون كي ينهي الإضراب نفسه بنفسه. يقول بعض الأسرى إن إدارة السجون تسير ضمن تصوّر مبني على أن الصوم والإفطار الإلزامي (حتى لو كان إفطاراً رمزياً) يعني أن الإضراب سيفقد قيمته الفعلية والرمزية.
وبما أن الإضرابات الجماعية السابقة لم يكن أقصاها يتعدى 31 يوماً، وقد وصل الإضراب الجاري إلى 37 يوماً، فإن ثمة تخوفاً من صعوبة إجبار العدو على التفاوض وتحقيق غالبية المطالب قبل بدء رمضان، إلا في حال ورد تقدير إسرائيلي يفيد بأن شهر الصوم مقدمة لدخول بقية الأسرى في الإضراب، وزيادة وتيرة التضامن خارج السجون.
المشكلة الثانية، يضيف الأسرى، تنبع من أن مجموع المضربين لا يتعدى الخمس من مجمل 6500 أسير «تقريباً»، وباستثناء فئات عدة لا تطلب منها القيادة داخل السجون الإضراب (مثل كبار السن والنساء والأطفال والمرضى والمصابين)، فإن غياب التفاهم الفصائلي وإقرار التنظيمات كافة في السجون خوض المعركة معاً (عدا المشاركة الرمزية من قيادة الحركة الأسيرة)، يجعل مجموع المضربين لا يتعدى عملياً ثلث الأسرى، وذلك رغم دخول عشرات الأسرى تباعاً في الإضراب، وأيضاً رغم أن توزّع المضربين على غالبية السجون يجعلها مشاركة كلّها في الإضراب.
مع ذلك، تبقى قضيتا التوقيت وعدد المضربين «ثانوية» أمام المشكلة الأساسية، وهي التعاطي الإسرائيلي مع موضوع الإضراب على أنه «مشكلة داخلية في حركة فتح» والترويج له على ذلك، وأن حل الإضراب يبدأ من هذا التعريف، لا من كون دوافعه إنسانية وحقوقية. حتى في حال أعطت إسرائيل شيئاً من هذه الحقوق، فإن تاريخ السجون يفيد بأنه لن تمر سنتان في أحسن الأحوال، إلا وتعاود مصلحة السجون نزع هذه المطالب تدريجياً، ثم إضراب جماعي مستقبلاً، لكن هذا لا يعني في قاموس الأسرى السكوت عن الوضع القائم.
جراء ذلك، يتبدّى التعنت الإسرائيلي، أولاً لكسر شوكة الأسرى وتدمير

> يعلم المضربون منذ اليوم الأول لنضالهم أنهم دخلوا طريق اللارجعة

نموذج المقاومة بالإضراب، وثانياً لإدخال قضيتهم في المماحكات السياسية الفلسطينية الداخلية، التي تقتل بدورها العمل الوطني في مهده. لذا، قد تأتي مشاركة السلطة، ممثلة في مدير جهاز «المخابرات» ماجد فرج، ومدير «الشؤون المدنية» حسين الشيخ، ومدير جهاز «الأمن الوقائي» زياد هب الريح، في مفاوضات مع الجانب الإسرائيلي تخص إضراب الأسرى، لترسّخ بطريقة أو بأخرى ما سعت إسرائيل إلى قوله: الإضراب الذي يقوده مروان البرغوثي هو جزء من مشكلة داخل «فتح»، ونحن نحلها مع «فتح» ـ السلطة لا مع البرغوثي، فضلاً عن التشديد المتواصل على ضرورة «ضبط الضفة» ومنع الوضع من الانزلاق إلى مواجهة.

لم يشمل الإضراب العام قطاع غزة (أ ف ب)

وبينما شاع حديث عن نية السلطة نزع خيمة التضامن التي يقيمها أهالي الأسرى في كنيسة المهد في بيت لحم بسبب زيارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب إلى هناك، عادت الحكومة في رام الله ونفت أمس صدور تعميم عنها إلى قوات الأمن «يحضّ على وقف الفعاليات الخاصة بالأسرى في محافظتي بيت لحم ورام الله». وإن كان ذلك صحيحاً، فإنه لا ينفي أن السلطة ليس لديها نية في تحوّل الحدث (الإضراب) إلى مشهد من المواجهات، تحت ذريعة الحفاظ على الهدوء الذي يخدم المواطن الفلسطيني بدوره!
هذا من جانب رام الله. أما في غزة، وعلى صعيد حركة «حماس» تحديداً، فبقصد أو من دون قصد، أدّت الأحداث المتلاحقة (وثيقة «حماس» السياسية الجديدة ـ خطاب خالد مشعل للإدارة الأميركية ـ انتخاب إسماعيل هنية رئيساً للمكتب السياسي للحركة ـ كشف قتلة الشهيد مازن فقها ومجريات محاكمتهم) إلى التشويش على إضراب الأسرى، بدءاً من الداخل الفلسطيني حتى الإقليم العربي، شعبياً وإعلامياً، خاصة أن عدداً منها، كقضية الوثيقة، كان يمكن تأجيلها إلى ما بعد الإضراب.
وبانتظار «الكلمة المهمة» لهنية التي وعدت بها «حماس» بعد غد الخميس، فإن العدو الإسرائيلي لم يعقّب ـ رسمياً على الأقل ـ على تهديدات المقاومة الفلسطينية (الصادرة من «حماس» و«الجهاد الإسلامي» في الأسبوعين الماضيين) بشأن إضراب الأسرى، خاصة أن سياسة إدارة السجون تقوم على التجنّب، قدر الإمكان، أن «يسقط شهداء» خلال الإضراب، حتى لا تقدم مبرراً ـ كما ترى ـ للمقاومة أو الانتفاضة الشعبية.
ويوم أمس، أفادت «اللجنة الإعلامية لإضراب الحرية والكرامة» بأن إدارة سجن عسقلان قررت نقل الأسرى المضربين داخل السجن إلى المستشفيات خلال ساعات بعد تدهور حالتهم الصحية، وكذلك الحال في سجون أخرى أقامت احتياطات لهذا الجانب. وهذا لا يعني بأي حال حرصاً إسرائيلياً على أرواح الأسرى التي يأكلها السجن، بل هو مواصلة في سياسة التعذيب تحت معادلة حدودها: لا استجابة فورية للمطالب، ولا استجابة كلية إلا بعد الإنهاك الشديد، ولا موت حتى يكمل الأسير محكوميته.
في المحصلة، يتبيّن أن هذا الإضراب «اليتيم» لم ترافقه ظروف ضاغطة فعلياً على إسرائيل للتجاوب مع مطالب الأسرى، خاصة مع رفع المضربين سقف مطالبهم نتيجة التجارب التي تفيد بأن على الأسير طلب أعلى ما يمكن ليحصل على ما يريد.
نتيجة ذلك، قالت «لجنة المتابعة والإسناد لإضراب الكرامة»، أمس، إنها لم تصل إلى حل مع مصلحة السجون لفك الإضراب، وإن كل ما تم الإعلان عنه بشأن مفاوضات وقرب التوصل إلى حل إنما هو «خداع وتضليل» للشارع الفلسطيني من أجل تمرير زيارة ترامب من دون احتجاجات.
وأضافت اللجنة أن «الأسرى يزدادون عناداً بالقدر نفسه الذي تتعنّت به معهم إدارة السجون، لكنهم بحاجة إلى المزيد من الضغط في الخارج»، وذلك لأنهم يعلمون منذ اللحظة الأولى أنهم دخلوا في طريق اللارجعة، وأن انكسارهم يعني نزع أهم سلاح يمتلكونه (الإضراب)، في حين أن حصولهم على أقل ما يتوقعون من مطالب يعني انتصار إدارة السجون عليهم.